

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٢٧٦

الاثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فال (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم، تعقد اللجنة اجتماعاً رسمياً للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

من دواعي شرفي وسروري أن أرحب بالسيد جوليان روبرت هنري، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد ستيفان تافروف، رئيس مجلس الأمن؛ والسيد تشيتمبراناثان ماهندران رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ والسيد فاروق قدومي، رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل فلسطين؛ والسيد دانييلو ترك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وأود أيضاً أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وكل الذين قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذا الاجتماع الرسمي. والآن، أدعو كل الحاضرين إلى الوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى كل الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية الشعب الفلسطيني ومن أجل عودة السلام إلى المنطقة. وقف الحاضرون مع التزام الصمت مدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة.

اليوم، نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يحتفل به في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم له مغزى خاص للشعب الفلسطيني وللأمم المتحدة. قبل ستة وخمسين عاماً، أُنعت الجمعية العامة، بقرارها ١٨١ (د-٢)، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الانتداب على فلسطين بالنص على تكوين دولتين، إحداهما دولة يهودية والأخرى دولة عربية، مع وضع القدس تحت نظام دولي خاص. وأعلنت دولة إسرائيل دون تأخير في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



غالبية الضحايا كانوا، ولا يزالون، من المدنيين الأبرياء، ومن بينهم أطفال كثيرون. ويبلغ عدد القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حوالي ٤٠٠٠ فرد، من بينهم حوالي ٣٠٠٠ فلسطيني وحوالي ٩٠٠ إسرائيلي - ناهيك عن الآلاف والآلاف من الجرحى، ومعظمهم من الفلسطينيين.

وإسرائيل، إذ استندت إلى قيودها الأمنية، لا تزال تكثف بناء المستوطنات، والمواقع المتقدمة وشبكات الطرق غير المشروعة، في الوقت الذي تواصل فيه هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. ولم تفكك بعض المواقع المتقدمة فعلا، إلا لتحل محلها مواقع جديدة بينها المستوطنون. ونشرت وزارة الداخلية الإسرائيلية إحصاءات رسمية في تموز/يوليه كشفت عن أن أكثر من ٥٠٠٠ مستوطن انتقلوا إلى الأراضي المحتلة منذ كانون الثاني/يناير، مما أوصل العدد الإجمالي للمستوطنين إلى أكثر من ٢٣٠٠٠٠ فرد.

وكما لو أن بناء المستوطنات غير المشروعة لم يحرم الفلسطينيين فعلا من أرض أسلافهم، بدأت حكومة إسرائيل مشروعا واسعا لبناء جدار عازل في الضفة الغربية - يطلق عليه اسم مخفف "الصور الأمني" - وهو جدار يتعدى، في أماكن كثيرة، على الخط الأخضر ويفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض.

واتخذت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، القرار (د١ - ١٠/١٣) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الذي يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، فضلا عن العودة إلى الحالة السابقة، لأن بناء الجدار ينتهك خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، ويتعارض، بالتالي، مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة. وطلبت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يبلغها بشأن الامتثال للأحكام ذات الصلة من القرار، نظرا إلى أن بناء

العام التالي، بينما لا تزال الدولة العربية، التي كان من المقرر أن تكون للفلسطينيين، حتى الآن، في المرحلة الأولى من نشوئها، إن لم نقل إنها لا تزال في عالم التزامات المجتمع الدولي الرسمية.

إن إسرائيل لا تزال، منذ ذلك الوقت، تحتل الأراضي الفلسطينية، وتضم الأرض، وتشرد السكان، وتدمر المنازل والممتلكات، وتنسب، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إزهاق الأرواح على كلا الجانبين. واليوم، يعيش الفلسطينيون في ظروف مروعة في ظل الاحتلال. إنهم يتعرضون للغارات العسكرية وأعمال القتل دون محاكمة، والعقاب الفردي والجماعي، وتدمير البنيات الأساسية العامة وتدمير أراضيهم الزراعية.

ومن المفارقة أن الفلسطينيين أصبحوا، بهذا، لاجئين في وطنهم، حيث يُحرمون بالفعل من حقوقهم الأساسية: الحق في أن يحيا حياة طبيعية، وفي أن يذهبوا إلى أعمالهم وأن يدبروا رزقا كريما، والحق في تربية وتعليم أبنائهم في مناخ من السلام والرفاهة، والحق في المساهمة في تحسين وازدهار مجتمعهم ووطنهم، والحق السيادي في أن يمارسوا مواطنتهم ممارسة كاملة في هدوء تام وفي سلام وأمن.

لقد ظل التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني شاغل المجتمع الدولي المستمر ومحل تركيزه طيلة سنوات عديدة حتى الآن تحت رعاية الأمم المتحدة. وطرحت مبادرات مختلفة في هذا السياق. وأثارت عملية مدريد للسلام التي بُدئت في ١٩٩١ واتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ الأمل في أن سلاما شاملا عادلا دائما في الشرق الأوسط كان قريب المنال فعلا. بيد أن الهدوء النسبي من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ اختفى، مشعلا انتفاضة الأقصى. وتسببت دائرة العنف التي تلت ذلك في وفيات وإصابات كثيرة في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن الحزن أن

وبالرغم من العقوبات المختلفة التي تعرضت لها العملية التفاوضية، طرح عددا من المبادرات مؤخرا إسرائيليون وفلسطينيون بارزون. وترحب اللجنة بشجاعتهم ومثابرتهم وبعدهم رؤيتهم، الأمر الذي ينبغي تشجيعه. واتفاق جنيف الذي أسفرت عنه تلك المفاوضات لا يراد به أن يحل محل مفاوضات السلام الرسمية، وإنما يستهدف، بدلا من ذلك، تأييد الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة طرح خارطة الطريق.

بعد فترة من الهدوء النسبي في الشهر الماضي، بدأنا نرى تطورا إيجابيا يدل على تغير على الجبهة السياسية. ومؤخرا، أقر المجلس التشريعي الفلسطيني تعيين حكومة فلسطينية جديدة مستعدة للعمل على تحقيق وقف متبادل لإطلاق النار يستهدف إنهاء سفك الدماء. وأكد رئيس الوزراء، السيد أحمد قريع، بوضوح، أنه ينوي الالتزام بقوة بخارطة الطريق، وبالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل.

ومجلس الأمن، رغبة منه في تعزيز الجهود المبذولة لجمع الجانبين معا، اتخذ، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي أكد فيه من جديد رؤيته لدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها، وأكد الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وبعد تردد كثير، اعتمد مجلس الأمن، بناء على قوة الدفع الكبيرة التي وفرتها روسيا وشركاء آخرون في الفريق الرباعي، خارطة الطريق، على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن الاتفاقات السابقة بين الطرفين. وذكرت اللجنة، في بيان نشر في اليوم نفسه، أن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة دائمة فيما يتعلق بمسألة فلسطين إلى أن تحل تلك المسألة بجميع جوانبها بطريقة مرضية، مع احترام الشرعية الدولية. وستواصل اللجنة، بمباركة الجمعية العامة وتأييدها تعزيز خارطة الطريق، وتعبئة

المستوطنات والجدار العازل يكرس ضم الأراضي الفلسطينية - الأمر الذي يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات المقبلة - ويهدد، بشكل خطير، إمكانية إنشاء دولة فلسطينية موحدة ومتواصلة الأجزاء. والأسوأ من ذلك أن تلك التدابير تكشف مشاعر الفلسطينيين بالمهانة والغضب ضد الدولة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، واصل الجيش الإسرائيلي، خلال العام، غاراته العسكرية في الأراضي المحتلة، معيدا احتلال مدن فلسطينية بشكل متكرر، وفارضا حالات الإغلاق ومنع التجول، ومستخدمًا قوة غير متناسبة على نحو عشوائي ودون قيود، ومسببا معاناة هائلة وألما لا يمكن وصفه.

واللجنة، بينما تعترف بحق إسرائيل الشرعي في الأمن - وقد أكدنا ذلك مرارا وتكرارا - أدانت بقوة السياسة والممارسة الخاصتين بأعمال القتل المستهدفة والإجراءات غير المسموح بها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. كما أدانت اللجنة أيضا بقوة الاعتداءات الإرهابية ضد المدنيين في إسرائيل، أيا كان مصدرها - وهي عمليات ليس لها مبرر أخلاقي، وتضرر قضية السلام والمصالحة النبيلة بين الطرفين.

علاوة على ذلك، تعتبر اللجنة احتجاز الجيش الإسرائيلي غير المشروع للرئيس ياسر عرفات في مقره - المقاطعة - في رام الله أمرا غير مقبول. إن قدرة الرئيس عرفات على تحمل مسؤولياته القانونية وعلى الإشراف على عمل السلطة الفلسطينية تم المساس بها، بالتالي، على نحو خطير. وقد طالبت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وبوضوح، أن تمتنع إسرائيل عن أي عمل من أعمال الترحيل، وعن أي تهديد يمس السلامة والأمن الجسديين لرئيس السلطة الفلسطينية المنتخب.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لمختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وجهات كثيرة أخرى. وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن التقدير لموظفيها الممتازين، لأولئك الرجال والنساء المتفانين الذين يدأبون على تقديم المساعدة الإنسانية للمضطهدين واللاجئين والمحتاجين في فلسطين.

وأختتم بالاقتباس من الفقيه مارتن لوثر كينغ، الابن، حيث قال ذات مرة "إن السلام ليس مجرد هدف بعيد نسعى لبلوغه، بل هو وسيلة نصل بها إلى ذلك الهدف". والواقع أن الطريق إلى السلام لا يجب أن يكون مخفوقاً بالأسى والخراب والرعب، بل يجب أن يكون ملتقى للشعوب. وكان ذلك حلم رئيس الكنيست الأسبق، النائب الإسرائيلي إبراهيم بورغ، أن تمتد قنطرة بين مجتمعين يلتمسان معاً جنسية إقليمية وعالمية جديدة في عدالة وسلام وأمن.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، صاحب السعادة السيد جوليان روبرت هونتي.

السيد هونتي (سانت لوسيا) (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة الوقورية بوصفي رئيساً لدورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين. وأثني على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعقدها هذه الجلسة ومساهمتها في الجهود الدولية المبذولة لإحلال السلام والأمن والاستقرار في ربوع الشرق الأوسط. وتواصل اللجنة، في تنفيذها الولايات التي تسند لها إليها الجمعية العامة، أداء دور

نفسها من أجل نجاح عمل الفريق الرباعي الرامي إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين - حل يمارس فيه الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف التي لا يمكن انتهاكها.

ونحن نرحب اليوم بوجود السفراء، وممثلي الدول الأعضاء، والمراقبين والمسؤولين الرفيعي المستوى للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الشريكة، وممثلي المجتمع المدني. وإن مشاركتهم لتدل على تأييد المجتمع الدولي المستمر والثابت لبقاء الشعب الفلسطيني وسعيه إلى إقامة دولته الخاصة به التي تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن. وتشعر اللجنة بالامتنان العميق لهم لهذا التعبير السنوي عن تأييدهم الثابت.

أود أن أؤكد، مرة أخرى أنه مما يشرفنا كثيراً أن يكون بيننا الأمين العام، السيد كوفي عنان، في اجتماعنا اليوم. وأود أن أعرب له مرة أخرى عن امتنان اللجنة الكبير لالتزامه المثالي الثابت، ولمشاركته النشطة الكبيرة في عمل فريق الوسطاء الرباعي. ونريد أيضاً أن نشكره على مشاركة منسقه الخاص المتفاني، السيد تيرجي رويد - لارسن، التي لا تُقدر بثمن. وبالإضافة إلى هذا، ترحب اللجنة بحرارة بوجود السيد جوليان روبرت هونتي، رئيس الجمعية العامة، والسفير ستيفن تافروف، رئيس مجلس الأمن. ونعرب عن الامتنان الخاص لاهتمامهم البالغ وتأييدهم التام فيما يتعلق بمسألتي فلسطين والشرق الأوسط الساحتين.

وأريد أن أعرب أيضاً عن عميق تقدير اللجنة لشركائها التقليديين: منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، وحركة بلدان عدم الانحياز. فأتوجه لها بالشكر على مشاركتها في يوم التضامن الدولي هذا وعلى دعمها المستمر لأعمال لجننتنا.

إزاء هذه المسألة الحاسمة. وطلبت الجمعية في قرارها دأ - ١٢/١٠ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى إسرائيل، وهي الدولة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن القيام بأية أعمال للإبعاد وأن توقف أي تهديد موجه إلى سلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، ياسر عرفات.

كذلك سلّمت الجمعية العامة بالخطر الذي تشكله المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأعربت عن معارضتها للاستمرار في إنشائها والتوسع فيها بوصف ذلك انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وعقبة خطيرة في طريق السلام. ووجه القرار دأ - ١٣/١٠، الذي صدر في الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة العاشرة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اهتمام العالم إلى الخطر الذي يشكله إقامة إسرائيل لحاجز فاصل في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية. وأكد القرار المذكور مجدداً مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وطالب إسرائيل بوقف إنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بل وإزالته، بما في ذلك حول القدس الشرقية، حيث يشكل خروجاً على خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتعارض مع القانون الدولي.

وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً عن الامتثال لهذا القرار، وأذن لي بصفتي رئيساً للجمعية العامة باستئناف الدورة الطارئة العاشرة بناء على طلب الدول الأعضاء. وقد قدم الأمين العام الآن تقريره وأبلغ الجمعية بعدم الامتثال للقرار دأ - ١٣/١٠. وتقريره مطروح لمزيد من المناقشة من جانب الدول الأعضاء.

ويذكر التاريخ في إلحاح بأنه لا يمكن بالعنف والصراع حل المشاكل التي تنشب بين الشعوب والدول. ويجب أن نتجاوز بأبصارنا الصورة القائمة الحالية، وننظر إلى ما وراء الأزمة، وفي اتجاه الإجراء الذي التزمت به الأمم المتحدة، بل والمجتمع الدولي. وقد مارست غالبية الدول

محوري في تركيز اهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعته على شواغل وتطورات محددة بشأن قضية فلسطين.

وقضية فلسطين من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة في الواقع منذ أعوامها الأولى. فبعد تداول كثير، اتخذت الجمعية العامة الوليدة في دورتها الثانية، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القرار ١٨١ (د-٢) بشأن القضية الفلسطينية. وتجلّى في القرار المذكور قرار الجمعية العامة تقسيم ولاية فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية ودولة عربية، على أن تخضع القدس لنظام دولي خاص. وفي العام الذي وافق ذكرى مرور ثلاثين عاماً على ذلك القرار التاريخي، قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٠/٣٢، بء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، أن تحتفل سنوياً في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لذلك فإن الاحتفال بيوم التضامن هذا تأكيد للالتزام الأمم المتحدة الذي لا يفتر بحل مشكلة فلسطين ودعمها للشعب الفلسطيني وهو يتطلع إلى ممارسة حقه في تقرير المصير. كما يتيح فرصة أخرى للمجتمع الدولي بصفة عامة لتدبر القضية الفلسطينية ومواصلة المتابعة القوية للمبادرات التي لا تقتصر على إعطاء الوعود، بل تفي أيضاً بتلك الوعود، بجلب السلام والأمن والاستقرار إلى فلسطين والشرق الأوسط بأسره.

بيد أن الحالة الراهنة محفوفة بالخطر وبعيدة عن أن تكون مشجعة. ففي مرتين خلال الشهرين الماضيين نزلت الجمعية العامة على طلب غالبية الدول الأعضاء وعقدت من جديد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وباقي الأرض الفلسطينية لكي تتيح لجميع الدول أن تعرب عن شواغلها

وُشجعتني أيضاً أنني علمت باشتراك المجتمع المدني في البحث عن نهج مبتكرة وتقديم أفكار جديدة لإعادة بدء مفاوضات السلام. وهذه مبادرات سارة، وينبغي تأييدها، وينبغي حسبما هو مناسب تحويلها إلى مبادرات دولية واسعة لإقامة دولة فلسطين وإحلال السلم في الشرق الأوسط.

وتحتل قضية فلسطين مكاناً مألوفاً على جدول أعمال الجمعية العامة، مكاناً يبين استمرار مسؤولية الجمعية العامة عن هذه القضية الحاسمة الأهمية وعن حلها الفعلي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الأساسية. وتبدأ الجمعية العامة نظرها في بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين بعد ظهر اليوم ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبالنظر إلى كل ما هو حاصل في الشرق الأوسط والقرارات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلاً عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي في الأشهر الأخيرة، أتطلع إلى مناقشة مُركزة وجادة تعطي مؤشراً واضحاً على موقف الدول الأعضاء بشأن هذه القضية.

وأغتنم، بصفتي رئيساً للجمعية العامة، الفرصة الهامة التي تُتيحها لي هذه الجلسة الرسمية لإقرار وتأييد مسؤولية الجمعية العامة فيما يتصل بقضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد جوليان روبرت هنتي رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام الذي يشهد مرة أخرى على التزامه الشخصي وعلى استمرار دعم الجمعية العامة فيما يتعلق بقضية فلسطين والشرق الأوسط الساخنة، امتثالاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر اللجنة على الدعوة إلى هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن

الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال السنوات الـ ٥٦ التي مضت على صدور قرار التقسيم، حقها في تقرير المصير، وانضمت إلى مجتمع الدول بوصفها دولاً ذات سيادة ومستقلة، مما يؤكد حق الشعب في اختيار أن يحكم نفسه بنفسه ولا يحكمه الآخرون.

وثمة توافق دولي عريض في الآراء على أن الحل القائم على وجود دولتين هو الوحيد الذي سينهي هذا الصراع الطويل الأمد في الشرق الأوسط. وهو توافق في الآراء رسّخه مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وأقر خارطة الطريق القائمة على الأداء، التي قدمتها المجموعة الرباعية، وصولاً إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، الذي أيده المجلس بالإجماع منذ أسبوعين فقط في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولا بد بالتأكيد من أن يتيح لنا إجراء المجلس الحاسم حافزاً للعمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي انقضى على صدوره ٥٦ عاماً بشأن فلسطين. كما دُعي الطرفان إلى الوفاء بالتزامتهما بموجب الأحكام ذات الصلة من خارطة الطريق.

إن هذه لحظة مواتية للإعراب عن تقديري للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بتوجيه من الأمين العام، ودعم ومن منسقه الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط وأعضاء المجموعة الرباعية، وذلك لإسهامها الهام والبناء في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية هذا الصراع وحل مشكلة فلسطين.

ويجب أن ندعم تلك الجهود، من أجل إحراز تقدم اليوم ومواجهة التحديات الجسام التي ما زالت باقية قبل التوصل إلى سلم عادل ودائم في المنطقة، والأهم من ذلك قبل أن تُصبح حقيقة رؤية دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

اليوم الذي سيعيش فيه الفلسطينيون في سلم وأمن داخل دولتهم الخاصة بهم.

ولقد أودى العنف الحاصل على امتداد السنوات الثلاث الماضية بحياة الآلاف. وكانت غالبية هؤلاء من الفلسطينيين، ولكن كان من بينهم أيضاً الكثير من الإسرائيليين. إلا أنه ليس ثمة حل عسكري للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويمكن الحل الوحيد في العملية السياسية - وهو الحل الذي يؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ولقد أثبتت المبادرات التي تقدم بها المجتمع المدني مؤخراً تلك النقطة بشجاعة ووضوح. وأنا أشير بصفة خاصة إلى مبادرة جنيف، التي قام فيها الفلسطينيون والإسرائيليون بالتفاوض والاتفاق على خطة تفصيلية للحل الشامل للصراع، وإلى بيان المبادئ الصادر عن آيالون/نسيبة. وتبين هذه الجهود قدرة الفلسطينيين والإسرائيليين على التصرف بتعقل وضبط نفس، وعلى الاتفاق على الشروط التي يمكن في ظلها العيش جنباً إلى جنب في سلم. ولقد استأثرت هذه المبادرات بخيال الشعبين معاً. وينبغي أن تكون مصدر إلهام لكل اقتناع متوهج بإمكانية تحقيق التسوية.

غير أن جهود المجتمع المدني ليست كافية وليست بديلاً للإجراءات الرسمية. ولقد اضطلعت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالتزامات رسمية، ويجب عليهما اتخاذ الإجراءات اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات، بدلاً من أن ينتظر كل منهما الآخر لكي يبدأ بهذه الإجراءات. ولقد سادت مؤخراً فترة من الهدوء النسبي، وثمة مؤشرات على أننا قد نشهد خطوات في الاتجاه السليم. فلقد أعلنت حكومة إسرائيل عن استعدادها لتنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق. ولقد أنشئت وزارة جديدة تابعة للسلطة الفلسطينية

مع الشعب الفلسطيني. وأهنتكم سيدي الرئيس وسائر أعضاء اللجنة على أعمالكم المضنية وتفانيكم في سبيل قضية السلام في الشرق الأوسط.

وأشارك الذين يعربون في كل أنحاء العالم اليوم عن أعمق التضامن مع أفراد الشعب الفلسطيني في معاناتهم المستمرة. فهم مازالوا يعيشون بلا دولة ويتعرضون للاضطهاد. وأني إذ أعرب عن التضامن معهم، لا أتجاهل معاناة شعب إسرائيل. فهم ما برحوا يشعرون بانعدام الأمن والإرهاب. وينبغي أن تكون الأحداث المروعة التي وقعت في السنوات الثلاث الماضية والحالة المؤلمة على أرض الواقع اليوم دليلاً على أنه كلما ازداد إضرار كل جانب بالآخر ازدادت الحالة صعوبة، وازداد جرح كل جانب لنفسه، وازداد تهديد هذه الحالة لفرصة التسوية السلمية.

ولقد أدت الإجراءات الإسرائيلية - مثل عمليات القتل دون محاكمة، واستعمال الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، وهدم المنازل، ومواصلة التوسع في المستوطنات، وبناء حاجز يتغلغل في عمق الأرض الفلسطينية - إلى تصاعد البؤس ومشاعر العجز في صفوف الفلسطينيين. كما أنها قوضت الجهود التي تستهدف كبح العنف، وأججت لهيب الكراهية والغضب تجاه إسرائيل. ودفعت إلى الخلف بذلك اليوم الذي ستعيش فيه إسرائيل دون خوف داخل حدود آمنة ومُعترف بها.

وأدت التفجيرات الانتحارية الفلسطينية، من ناحية أخرى، إلى القتل العشوائي للمدنيين الإسرائيليين الأبرياء في أعمال إرهاب عاث ومُتعمد. ولا يمكن أن يكون هناك مُبرر لتلك الأعمال البغيضة، ويجب إدانتها على نحو مستمر ودون تحفظ. فلقد دمرت الجهود الرامية إلى بناء جسور من المصالحة والثقة بين الشعبين. ودفعت إلى الخلف بذلك

إسرائيل للقوافل الإنسانية وبعثات الإغاثة جميع سبل الوصول إلى سكان الأرض الفلسطينية المحتلة المدنيين.

وتقوم الأمم المتحدة في ظل ظروف شاقة بتوفير مجموعة واسعة النطاق من المساعدات للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرها من الوكالات. وتواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، رغم أنها تعاني أزمة في التمويل، أداء دور ذي أهمية حيوية في تلبية الحاجات الماسة للاجئين الفلسطينيين وينبغي أن يقدم لها كل ما يلزمها من الدعم السياسي والمالي.

وفي إطار المجموعة الرباعية، لا يزال منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط، السيد رود - لارسن، وهو ممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، يشترك بشكل مكثف في العمل مع جميع الأطراف من أجل دعم عملية السلام وتنسيق المساعدة الإنسانية.

وقد تعهدت من جانبي بمواصلة التعاون مع جميع الأطراف على إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فلنؤكد أيضاً من جديد، ونحن نعرب اليوم عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني، اقتناعنا بأن السلام شيء ممكن، وأنها نستطيع التوصل إلى إنهاء احتلال الفلسطينيين وتحقيق الأمن للإسرائيليين. ولنتذكر أيضاً أن كلا من الطرفين إنما يلحق الضرر بقضيته بإيذاء الطرف الآخر

بهدف مُعلن وهو اتخاذ الخطوات لإرساء دعائم القانون والنظام، والسيطرة على العنف، ومكافحة الإرهاب. وهناك أمل في أن يجتمع رئيسا الوزراء في القريب، وأمل في التوصل إلى وقف آخر لإطلاق النار. ويجب العناية بهذه البراعم الغضة. ويجب في الوقت نفسه عدم الحكم على الطرفين وفقاً لنواياهما المعلنة ولكن وفقاً لإجراءاتهما على أرض الواقع.

ويلزم أن يكون المجتمع الدولي ذاته على استعداد لاتخاذ خطوات جسورة. وأرحب بتأييد مجلس الأمن لخريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويوفر ذلك القرار أساساً قوياً لتساعد اللجنة الرباعية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي الطرفين على تنفيذ خريطة الطريق ومطالبتهما بالوفاء بالتزامتهما وواجبهما بموجبهما. وأرى، كما ذكرت للجنة الرباعية، أنه ينبغي تعزيز هذه الجهود بوجود دولي في الميدان.

ويلزم في الوقت نفسه بذل جهود جمة لمعالجة الحالة الطارئة الإنسانية والدمار الاقتصادي الذي عانى منه الشعب الفلسطيني. فالفقر المدقع، والبطالة، وانقطاع الأطفال عن الانتظام في المدارس، والإحساس العام بالقوى بالإحباط واليأس: كل هذه الأمور جزء من الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال. وهذا هو أيضاً واقع المحنة الناجمة عن القيود الشديدة على انتقال الأشخاص والسلع، وحالات الإغلاق وحظر التجول، وسدادات الطرق ونقاط التفتيش، وتشديد الحاجز الفاصل الذي رفعت عنه تواتراً تقريراً إلى الجمعية العامة.

لقد تقوضت مؤسسات السلطة الفلسطينية وقدرتها على العمل مع شعبها بدرجة خطيرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويلزم أن تتبرع لها الجهات المانحة الدولية بسخاء في وقت احتياجها الشديد حالياً. كما يجب أن تتيح حكومة

توصل إليها الجانبان بالفعل. كذلك يواصل مجلس الأمن متابعة أعمال المجموعة الرباعية والدعوة إلى تنفيذ خارطة الطريق القائمة على الأداء التي قدمت رسمياً للطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يؤيد خارطة الطريق المؤدية إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على وجود دولتين. ودعا المجلس الطرفين إلى الامتثال لالتزاماتهما عملاً بخارطة الطريق في تعاون مع المجموعة الرباعية.

ويُبقى مجلس الأمن الحالة في المنطقة قيد استعراضه المستمر. فلدينا إحاطات إعلامية شهرية يقدمها الأمين العام وممثله الشخصي والمنسق الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط.

كذلك لاحظ المجلس بقلق استمرار العنف والإرهاب والتدمير الذي ينجم عنه فقدان الأرواح من كلا الجانبين. كما يهتم المجلس بالجمود الحادث في عملية السلام وبازدياد تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية على أرض الواقع. ومن الشواغل الأساسية للمجلس تدهور الحالة الأمنية، وخاصة التفجيرات الانتحارية في إسرائيل، والعمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية. وقد أعرب المجلس في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) عن القلق العميق بشأن استمرار الحوادث المأساوية والعنف في الشرق الأوسط وأكد مجدداً مطالبته بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما فيها جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتخريب والتدمير.

ويدرك المجلس تمام الإدراك خطورة الأزمة الإنسانية في الميدان. فلا تزال القيود المفروضة على حرية التنقل تعوق الحياة اليومية للسكان وتخفق الاقتصاد الفلسطيني. وسوف يتيح التخفيف من هذه القيود على التنقل وصول المساعدات

أو بانتظار أن يبادر الطرف الآخر بالعمل. ولنقرر ألا نستريح إلى أن يحصل الفلسطينيون آخر الأمر على حقوقهم المشروعة، متمثلة في ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر صاحب السعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على بيانه القيم، وعلى الجهود الشخصية التي يبذلها تشجيعاً للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة فلسطين، وعلى دعمه المستمر للجنة.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد ستيفان تافروف، رئيس مجلس الأمن.

السيد تافروف (بلغاريا) (رئيس مجلس الأمن) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على توجيهها الدعوة إليّ، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر، للمشاركة في الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فهذا يوم لتذكر كل من يعانون من جراء هذا الصراع الرهيب وإبداء التعاطف معهم، وهو يوم يجدد فيه المجتمع الدولي التزامه بأن يبذل الجهود الحثيثة وصولاً إلى تسوية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط. وهو فوق كل شيء يوم للأمل في أن يسود السلام، وفي أن تتحقق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وما برح مجلس الأمن عبر السنين الماضية يواصل دعمه للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وهي الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي

وختاماً، لعلّي أؤكد للجنة أن مجلس الأمن سيواصل الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق، وسيظل ملتزماً كل الالتزام بالهدف النهائي المتمثل في إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وتحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة، تنعم بالرخاء والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر صاحب السعادة السيد ستيفان تافروف، رئيس مجلس الأمن، على بيانه الهام، الذي يظهر من جديد إصرار مجلس الأمن على كفالة أن تصبح الرؤية المتمثلة في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب حقيقة واقعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو علينا رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، يشرفني أن أنقل إليكم رسالة السيد الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

”يطيب لنا أن نشكركم جميعاً، باسم الشعب الفلسطيني وباسم السلطة الفلسطينية وحكومتها، وباسمي شخصياً، على عقد هذا الاجتماع الرسمي في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

”إن عملكم هذا، باسم المجتمع الدولي، يبقى مصدراً للأمل وحافزاً للصمود لشعبنا الصابر تحت الاحتلال والاستعمار والبطش. فأنتم تمثلون ضمير العالم وشعوبه في إصراركم على ضرورة إنهاء

الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

وينبغي أن تكون الجهات المانحة سخية قدر الإمكان في مساعدتها للفلسطينيين. ويرحب المجلس بالتزام لجنة الاتصال المخصصة التابعة للجهات المانحة، التي ستتناول في اجتماعها المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر مسألة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.

كما يدرك مجلس الأمن كل الإدراك تعقيد مهمة التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة للصراع الذي استغرق عقوداً من الزمن في الشرق الأوسط. وستتطلب التسوية المذكورة بذل جهود مستمرة من جانب المجتمع الدولي والطرفين المعنيين. وفي هذا الصدد، سوف يواصل المجلس دعم جهود السلام الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان، الذي تعد مرجعيته السياسية ومكانته الأدبية رصيداً لا يقدر بثمن لدى المجتمع الدولي في سعيه المستمر من أجل تسوية سلمية في هذه المنطقة.

ويعرب المجلس عن تقديره للدور البناء الذي يؤديه أعضاء المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي. كما يعرب عن تقديره للعمل الهادئ في مجال الدبلوماسية الثنائية سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، تقع المسؤولية الرئيسية عن التسوية النهائية، فوق كل شيء، على عاتق الطرفين المعنيين. ولا بد للوزارة الفلسطينية المنتخبة حديثاً، ولحكومة إسرائيل، من العمل معاً على اجتياز العوائق التي تعترض طريق عملية السلام. ويقف المجلس على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في هذا المسعى الشاق.

ونعرب عن ترحيبنا بموافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، على وزارة السيد أحمد قريع، ونرجو لرئيس الوزراء الجديد كل التوفيق في عمله.

رحبنا به شخصياً ورسمياً في بيانات القيادة الفلسطينية - وضرورة تنفيذها والالتزام بها. ولكن أيضاً يأتي ليعكس إصرار الحكومة الإسرائيلية على ضرب السلطة الفلسطينية ومحاصرة رئيسها المنتخب واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية لمقدساتنا المسيحية والإسلامية، وخاصة في القدس وبيت لحم والخليل.

”لقد استمرت كذلك، وللأسف الشديد، خلال نفس الفترة التفجيرات والأعمال التي استهدفت المدنيين، وهو ما ندينه وأدناه مراراً واعتبرناه ضاراً بالمصالح الوطنية الفلسطينية.

”لقد قبلت القيادة الفلسطينية بخارطة الطريق وقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) وأعلنت استعدادها للبدء بتنفيذ الخارطة فوراً، بداية من الإعلان المتبادل بوقف جميع أعمال العنف. وما زلنا نأمل أن يبدأ ذلك قريباً. وأبدينا دعمنا كذلك لتفاهات جنيف والتي يمكن أن تكون الدافع إلى انطلاقة التفاوض الرسمي حول شكل التسوية النهائية بين الجانبين.

”هناك إذا هذا الإجماع الدولي على تأييد خارطة الطريق، وعلى حل الدولتين القائمتين على أساس حدود ١٩٦٧، وعلى الشكل النهائي للحل. وعليه، فإنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لأي جانب بالتهرب من التسوية وبلاستمرار في فرض المعاناة وسفك الدماء على الشعبين. ونكرر هنا مناشداتكم ودعمكم لإرسال المراقبين الدوليين بسرعة للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق.

”لقد تعاملت الأمم المتحدة مع قضيتنا منذ نشأتها. ولأسباب عديدة، فإن للمنظمة الدولية مسؤولية دائمة تجاهها حين حلها من جميع جوانبها.

الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا من أجل تحقيق استقلالنا الوطني في فلسطين وإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحقيق السلام والأمن لكل شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط. إننا نقدر لكم كل هذا، ونخص بالذكر معالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نشكره على مساعيهِ من أجل السلام ونحثه على الاستمرار فيه. ونود أيضاً أن نعرب عن التقدير لسعادة السفير بابا لوي فال، وزملائه الموقرين أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونقدر لهم جهودهم الحثيرة. وكذلك نشكر كل ملوك ورؤساء وقادة دول العالم الذين خاطبوا اجتماعكم الهام هذا للإعراب عن تضامنهم الصادق والثابت مع شعبنا الفلسطيني.

”لقد مرت علينا سنة صعبة في فلسطين، خاصة، وفي منطقة الشرق الأوسط، عامة، منذ الاحتفال بيوم التضامن العالمي مع شعبنا الفلسطيني في العام الماضي، تعززت خلالها قبضة الاحتلال ووحشية إجراءاته وممارساته القمعية، بما في ذلك ارتكاب جرائم الحرب ضد شعبنا. واستمرت فيها أعمال الاستعمار الاستيطاني لأرضنا. والأدهى من ذلك، هو استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في بناء جدار الفصل العنصري التوسعي الذي يستولي على أرضنا ويدمر حياة الآلاف من شعبنا، ويغذي بذور الحقد والكراهية ويقضي على آفاق السلام بين الطرفين.

”يأتي كل ذلك انعكاساً لرفض الحكومة الإسرائيلية الحالية للتسوية النهائية وللعمل بخارطة الطريق رغم صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتأييده بالإجماع لخارطة الطريق - الذي

والصادق لحشد كل الدعم والتضامن الدولي لتمكين شعبنا من تجسيد حقوقه الوطنية على أرض وطنه فلسطين وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

”كما نتقدم بكل الامتنان والعرفان إلى كل الأحرار والأصدقاء المخلصين ومحبي السلام في العالم الذين يدعمون مسيرتنا من أجل تحقيق سلام الشجعان الذي نصبو إليه جميعاً، السلام العادل والدائم والشامل في منطقتنا، ونيل شعبنا لحريته واستقلاله، ذلك هو سلام الشجعان الذي وقّعته مع شريكنا الراحل إسحق رابين، الذي دفع حياته ثمناً له من قبل العناصر المتطرفة.

”وأخيراً، نوجه شكرنا وامتناننا إليكم جميعاً، وكذلك إلى الإخوة والأصدقاء في العالم أجمع، حتى نحقق السلام والعدل في الأرض المقدسة وفي المنطقة بأسرها“.

التوقيع: ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وأطلب منه أن ينقل خالص شكرنا إلى السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، على رسالته الهامة للغاية. وبالنيابة عنا جميعاً، أعرب للرئيس عرفات عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني في تطلعاته وسعيه المشروع إلى تقرير المصير وإقامة دولته، معربين عن دعمنا الثابت له. كما أود أنؤكد للرئيس عرفات، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، على العزم الثابت لهذه اللجنة على مواصلة بذل جهودها، حسب

وقد قامت الأمم المتحدة فعلاً بدور الحاضنة لحقوق شعبنا لحين تحقيقها. ونحن نقدر لها دورها التاريخي، وأيضاً دورها في المرحلة الأخيرة، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، واتخاذ الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للقرار دإط - ١٣/١٠، واللذين أعلنت إسرائيل، للأسف الشديد، أنها لن تلتزم بأيهما.

”ولكن، على المجتمع الدولي أن يستمر بالضغط والدفع بالرغم من ذلك. علينا أن نتابع قرارات الجمعية العامة، وأن نتخذ القرارات الإضافية اللازمة حتى يتحقق توقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء القائمة منه، وألا ندخر وسعاً في هذا المجال، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، حيث سيفتح هذا الطريق أمام التقدم باتجاه تحقيق السلام.

”ويؤسفنا أن يقوم البعض بحملة ضد الأمم المتحدة وقراراتها، في محاولة لتقويض الأساس القانوني والسياسي لحقوقنا. هذه المواقف ليست غير عادلة فحسب، بل هي غير حكيمة أيضاً. ونحن في المنطقة بحاجة إلى تأكيد هذه القرارات وتنفيذها لأن السلام الدائم والعادل والشامل لن يقوم إلا على قاعدة صحيحة تستند إلى القانون الدولي، وتلي حقوق شعبنا، وتحقق الأمن والسلم للجميع في المنطقة.

”ختاماً، نتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على جهوده المتواصلة وسعيه الحثيث من أجل التوصل إلى حل دائم وإعمال حقوق شعبنا الوطنية غير القابلة للتصرف. كذلك نتقدم بالشكر إليكم جميعاً على جهودكم وعملكم المخلص

وأتشرف اليوم - وهو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني - أن أتكلم باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد رفعت اللجنة الخاصة، التي أنشأها الجمعية العامة في عام ١٩٦٨، تقريراً إلى الجمعية العامة كل عام عن الأحوال التي تؤثر في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة - غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية؛ والجولان السوري العربي المحتل.

وقدمت اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة هذا العام تقريرها الخامس والثلاثين (A/58/311)، ويمكن القول إنه تذكروا بأن الأراضي المحتلة ما برحت تحت الاحتلال منذ ٣٤ عاماً. وسعت اللجنة الخاصة في تقريرها إلى أن تُعرب للجمعية العامة عن آرائها بشأن الظروف التي يعيش سكان الأراضي المحتلة في ظلها. وكان من رأى اللجنة الخاصة أنها ظروف لا تتفق من عدة جوانب مع القواعد الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان أو مع متطلبات اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنطبق أيضاً على الأراضي المحتلة.

وكان الانطباع الغالب الذي تكوّن في أذهان أعضاء اللجنة الخاصة الثلاثة - السفير كامارا ممثل السنغال، والسفير رستم ممثل ماليزيا، وأنا - انطباعاً يُثير الجزع. فلقد وضعت السلطات الإسرائيلية نظاماً شاملاً وتفصيلياً من القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الرامية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة لحكومة إسرائيل، وتعزيز السيطرة على الأراضي المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وتعطي هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية، بحكم تكوينها، للمسؤولين درجة كبيرة من السلطة والقدرة على التصرف. كما أنها تؤثر أيضاً على جوانب هامة من حياة الشعب

تفويض الجمعية العامة، بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

أُعْلِق الاجتماع الآن لفترة قصيرة بغية السماح لبعض ضيوفنا بمغادرة هذه القاعة لأداء مسؤوليات أخرى. وبالنيابة عن هذه اللجنة، أكرر الشكر لرئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس مجلس الأمن والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهم المهام وعلى البيانات الشجاعة والموضوعية التي أدلوا بها.

عُُلِّقَت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسفير شيتامباراناثان ماهيندران، ممثل سري لانكا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد ماهيندران (سري لانكا): رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تكلم بالانكليزية): ذكر الأمين العام مؤخراً:

”أن حل الصراع العربي - الإسرائيلي واحد من أطول التحديات الدبلوماسية في عصرنا. فلقد عرفت دولة إسرائيل الحديثة الحرب طيلة معظم سنوات وجودها البالغة ٥٤ سنة. أما الشعب الفلسطيني، من ناحية أخرى، فما زال يكتنفه النسيان، يكافح من أجل أن يجد سبيله إلى بناء دولته. وفي السنتين الأخيرتين بلغ الصراع بينهما أعلى درجة له من العنف.“ (نشرة صحفية

(SG/SM/8306-PAL/1922)

المتنازعين. وناشد المجتمع الدولي أن يظل منشغلاً في السعي إلى تسوية لهذا الصراع عن طريق المفاوضات. وختاماً، ترى اللجنة الخاصة أن هناك أهمية بالغة لأن يقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتشاور مع الأمين العام، وقبل كل شيء في ضوء الاحترام الذي يجب أن يكفل الكرامة الإنسانية للفرد، بإنشاء نظام اتصال مستمر مع السلطات الإسرائيلية بغية تخفيف وطأة الظروف الصعبة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يسبب أعمال العنف التي تشجها اللجنة الخاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ماهيندران وأرجو منه أن يعرب عن شكرنا لباقي أعضاء اللجنة الخاصة.

والآن أعطي الكلمة للسيد رستم موحد عيسى، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من دولة السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيساً لبلدان حركة عدم الانحياز.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقرأ رسالة الأونرابل عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نحتفل به اليوم، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفيما يلي نص الرسالة:

”مناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعرب، باسم شعب ماليزيا، وبصفتي رئيساً لحركة بلدان عدم الانحياز، عن أحر تحياتنا للرئيس ياسر عرفات وجميع الفلسطينيين. إننا نؤكد لهم تأييدنا المستمر والثابت لنضالهم المشروع والشجاع من أجل حقهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، والتخلص من نير الاحتلال

الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ويولد التنفيذ الصارم لتلك القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية - ولا سيما في أوقات الأزمات - إحساساً بالخوف والقنوط واليأس فيما بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وثمة إحساس بالتوتر الشديد في الأراضي المحتلة، ولا سيما إبان الأزمات. بل أن ممارسة هذه السيطرة في فترات العنف يجعل من حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة أمراً لا يُطاق على نحو أكبر.

إن تشييد جدار للفصل بين الأراضي المحتلة وإسرائيل قد سبّب قلقاً بالغاً، ومصاعب وعراقيل في تنقل الفلسطينيين. وأدت هذه الحقيقة إلى إضعاف ثقة أبناء الشعب الفلسطيني بتخفيف معاناتهم في وقت مبكر. وطبيعة بناء الجدار دفعتهم إلى إبلاغ اللجنة بالانطباع الذي تكوّن لديهم ومفاده أن الجدار سيكون الحد الدائم الذي يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وبذلك، سيؤدي إلى ضم أجزاء كبيرة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل. والمرارة التي يشعرون بها بسبب معاملة السلطات، وشعورهم بالحرمان والقنوط واليأس - الذي يعود بدرجة كبيرة، في نظر اللجنة الخاصة، إلى عدم إحراز تقدم في عملية السلام، وعدم وجود فوائد ملموسة بالنسبة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة - يجعلان الحالة في الأراضي المحتلة على أقصى درجة من الإلحاح.

وتأسف اللجنة الخاصة لأن الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة لم تتحسن كما كان مأمولاً. وفي تقرير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة، قدمت توصيات محددة إلى الجمعية تدعو فيها إلى اتخاذ خطوات عملية لتحسين الظروف التي يعيش الشعب الفلسطيني في ظلها في الأراضي المحتلة.

وترحب اللجنة الخاصة بتشكيل اللجنة الدبلوماسية الرباعية، وتتطلع إلى إجراء حوار نشط بين الطرفين

الأطراف المعنية على ضمان تنفيذ خريطة الطريق، بتراهة وإخلاص. ولا بد أن يكون هناك التزام وموضوعية أكبر في التحرك نحو السلام.

”وخلال العام الذي مر منذ الاحتفال الماضي بيوم التضامن هذا، شهدنا تزايداً في ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عنف وموت ومعاناة. ونحن ندين انتهاج إسرائيل لسياسات وممارسات قاسية وكذلك الاستخدام غير المتناسب والمفرط للقوة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولقد أفضت تلك التدابير إلى المزيد من العنف، والمزيد من الموت، والمزيد من الهجمات الانتحارية من شبان وشابات يائسين. ونحن ندب فقدان كل الأرواح البريئة. ونتعاطف مع الأسر التي فقدت أحباءها، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ونقدم إليها بخالص تعازينا. وندعو إلى وقف الأعمال التي تستهدف المدنيين الأبرياء وتدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، الذي تسبب في معاناة لا توصف لآلاف الأسر.

”ونحن ندين الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة ما تنقله الأنباء بشأن ارتكاب جرائم حرب وقتل متعمد للمدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون. وندعو إلى الوقف الفوري لأنشطة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. كما ندعو بقوة إلى وقف أي تشييد إضافي لجدار إسرائيل التوسعي في الأراضي المحتلة. فيجب تفكيك هذا الجدار على الفور. ويزعجنا التدهور الحادث في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة و الناشئة عن فرض السلطات الإسرائيلية لتدابير وممارسات قاسية.

الإسرائيلي، والعيش أحراراً في دولتهم المستقلة وذات السيادة، فلسطين.

”نحتفل مرة أخرى بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في جو من عدم اليقين إلى حد كبير. ومع ذلك نملك الأمل. فنحن نأمل كما يأمل غيرنا، ولا سيما الفلسطينيون، بأن تفوز قوى السلام والعدالة الشريفة على عجرفة القوة، وانتشار العنف والكرهية واليأس.

”نحن نجتمع هنا للإعراب عن تضامننا معه في يوم يرمز إلى قهره ومعاناته تحت الاحتلال الإسرائيلي. وننتقل إلى اليوم الذي سينضم فيه المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين للاحتفال ببهجة استقلالهم ودولتهم.

”وفي هذا اليوم، أود أن أغتنم الفرصة لأعيد التأكيد مرة أخرى على دعم حركة عدم الانحياز الراسخ للتضامن القائم منذ زمن طويل مع الشعب الفلسطيني وقيادته في سعيهما إلى التحقيق الكامل لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتبقى حركة عدم الانحياز ثابتة في التزامها بضمان تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين. وتعيد الحركة التأكيد على تأييدها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولته - فلسطين - داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن المؤسف للغاية أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الانتكاسات في تنفيذ خريطة الطريق، والتي أعاققت تحقيق رؤية الدولتين، فلسطين وإسرائيل، القائمتين جنباً إلى جنب في سلام مع بعضهما البعض ومع جيرانهما. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى أن تعمل

مدير، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل إليها في السابق، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية في بيروت، وخريطة الطريق التابعة للمجموعة الرباعية. وعلى كل عضو في المجتمع الدولي دور يجب أن يؤديه في هذا الصدد. فيجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لتيسير تحقيق السلام في المنطقة. وستواصل حركة عدم الانحياز التعاون مع المجتمع الدولي، خاصة مع أعضاء المجموعة الرباعية، من أجل تحقيق ذلك الهدف.

”وما فتئت حركة عدم الانحياز تقدر الكفاح الباسل للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وما يتعرض له من غبن. ونعرب عن تضامنا مع الشعب الفلسطيني الذي لن نتخلى عنه لمجرد مواجهة أي قضايا أخرى؛ ولن نتصدى لمشكلته بوصفها مجرد جزء من الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وخاصة الإرهاب. إن القضية الفلسطينية تستحق الاهتمام المستمر من جانب المجتمع الدولي في سياقها السليم ومن منظور ملائم. فهي قضية تتعلق بحقوق شعب يجب احترامها وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. إن قلوبنا مع الشعب الفلسطيني في وقت الشدة والمحنة. لقد عانى هذا الشعب الكثير من القمع والمعاملة اللاإنسانية من جانب إسرائيل.

”وبالنيابة عن شعب ماليزيا، وبصفتي رئيساً لحركة عدم الانحياز، أود أنؤكد في هذا اليوم الهام

فمستوى الفقر والبطالة يتصاعد، كما أن فرص الأنشطة الاقتصادية والتعليم تنخفض. وتتم مصادرة مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية. ولن تفضي كل هذه الإجراءات إلا إلى الكراهية والسخط، مما يجعل من الأصعب على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينكر أن أي تدهور إضافي للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لن ييشر بالخير إزاء قضية السلام في المنطقة برمتها.

”ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. وهو ما يجب أيضاً على إسرائيل ومؤيديها أن يقتنعوا به. ويجب أيضاً على الفلسطينيين الاقتناع بذلك. إن دائرة العنف والقمع والترهيب لن تأتي بفائدة على أي من الطرفين. والمطلوب بشدة هو عزم جديد من جانب طرفي الصراع على استئناف العملية السياسية، على طاولة المفاوضات. والعنصر الأساسي في الحل العادل والدائم يكمن في استعداد إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية وفي الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة إلى دياره وممتلكاته، التي شُرد ونُزع منها.

”ونظراً للشكوك التي تكتنف الأنحاء الأخرى من المنطقة، يتحتم الآن أكثر من أي وقت مضى تكثيف السعي إلى تحقيق السلام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جهود جادة لتحقيق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وسلمية، وإقامة سلام دائم بين إسرائيل وجيرانها العرب على أساس مبادئ مؤتمر

دولتين، ودعا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها. كما أكد أن ذلك الإجراء الذي طال انتظاره من مجلس الأمن هو تطور هام يوفر الزخم اللازم للأطراف المعنية لكي تنفذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق وتمضي بالعملية قدماً. وأكد كذلك أن حركة عدم الانحياز تتطلع إلى امتثال الأطراف المعنية الكامل للقرار، بغية الإسراع بإيجاد تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع، وتجنّب الشغبين مزيداً من المعاناة والشقاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد رستم محمد عيسى على بيانه. وأرجوه أن ينقل إلى دولة السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيساً لحركة عدم الانحياز، خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة جداً.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد مهدي داناش - يازدي، نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو بياناً من السيد سيد كمال خرازي، وزير خارجية إيران، بصفته رئيساً للدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

السيد داناش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة موجهة من السيد كمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بصفته رئيساً للدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة كالتالي:

”نحتفل مرة أخرى باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهي مناسبة تذكّر ببطولة وتفاني شعب حاوي اليدين يعاني الاضطهاد ولكنه مصمم كل التصميم على الكفاح ضد دولة احتلال مدججة بالسلاح. كما تعطي أيضاً نماذج تصور

والمؤثر عزمنا ودعمنا الثابت للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقه في تقرير المصير تحت القيادة الشرعية للرئيس ياسر عرفات. ونعرب عن تضامننا الكامل والثابت مع هذا الشعب. وإننا نتطلع إلى اليوم الذي يمكن لأشقائنا الفلسطينيين وشقيقاتنا الفلسطينيات في نهاية المطاف أن يمارسوا حقوقهم الوطنية ويتمتعوا بالحرية والاستقلال والتنمية. وستواصل ماليزيا وحركة عدم الانحياز الإسهام في كل الجهود الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين رئيس الوزراء أحمد قريع وبالنداء الذي وجهه كل من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء قريع لكي يستأنف الجانبان مفاوضاتهما في أقرب وقت ممكن.

”ختاماً، وبما أن ماليزيا تتولى أيضاً رئاسة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، يسعدني أن ألاحظ أن ثمة رسالة تضامن مماثلة مع الشعب الفلسطيني سوف تنقلها جمهورية إيران الإسلامية، بصفقتها رئيساً لمؤتمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي“.

وباسم حركة عدم الانحياز، يشرفني أيضاً أن أعلن أن وزير الخارجية، بوصفه رئيساً للاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، قد أصدر بياناً بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في بوتراجايا، ماليزيا، بشأن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). فقد رحب الوزير في هذا البيان، نيابة عن حركة عدم الانحياز، بالإجماع الذي تحقق بشأن اتخاذ ذلك القرار في مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو القرار الذي صادق على خريطة الطريق التي أعدها المجموعة الرباعية والقائمة على أساس الأداء بما يفضي إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على أساس وجود

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دانش - يازدي، وأطلب إليه أن ينقل إلى السيد سيد كمال خرازي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بصفته رئيساً للدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، شكر اللجنة الصادق على بيانه الهام.

وأعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد فيليب تشيدومو، الممثل الدائم لجمهورية موزامبيق لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

السيد تشيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة موجهة من صاحب الفخامة السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أنقل تحياتي الصادقة إلى الشعب الفلسطيني وزعيمه القدير الرئيس ياسر عرفات. وللاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مغزى خاص بالنسبة للاتحاد الأفريقي، لأن هذه المنظمة تعلق دائماً أهمية كبرى على مسألة تقرير المصير، وهي أمر لم يحققه بعد الشعب الفلسطيني.

”ولا يزال الاتحاد الأفريقي يشعر بالقلق العميق لعدم إحراز تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة للشعب الفلسطيني. فهذه الحالة توجد جواً مستمراً غير مسبوق من العنف والكراهية وقتل الأبرياء ووحشية ومعاناة لا سبيل إلى وصفهما، والفلسطينيون هم الضحايا الرئيسيون. ونود التشديد

المضطهدين وهم يواجهون ظالمهم، والحجارة في مواجهة الرصاص، الأمر الذي يبشر بانتصار الحق على القوة في نهاية المطاف.

”فالشعب الفلسطيني واقع على مدى أكثر من ٥٠ عاماً في قبضة دولة احتلال لا ترحم أحداً. ذلك أن المحتلين يدمرون البيوت والمدارس والمساجد والمراكز الصحية والهياكل الأساسية الاقتصادية. وهم يحتقرون المعايير والمبادئ الراسخة، فضلاً عن الرأي العام العالمي، ويهددون الزعماء الفلسطينيين بالنفي والاعتقال.

”وقد أصبح من المحتم بشكل متزايد، في وقت يكاد فيه الشعب الفلسطيني يقاوم بمفرده الدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية ويروي الأرض الفلسطينية بدمائه، أن تضطلع جميع الدول، وخاصة الدول الإسلامية، بدور نشيط في التعامل مع ما يجري في الأراضي المحتلة. وينبغي أن تستعين البلدان الإسلامية بإمكانياتها الهائلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وتتخذ خطوات جديدة لمساعدة الشعب الفلسطيني. فعلى الرغم من بعض الجهود التي يبذلها عدد من البلدان، ولا سيما بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا يزال يلزم عمل الكثير من أجل استعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني. واليوم، يتيح اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة طيبة تستعرض فيها البلدان الإسلامية سياساتها وأعمالها على نحو متضافر وتحشد قدراتها وإمكاناتها في مختلف المجالات حشداً كاملاً بغية مد يد المساعدة للأشقاء والشقيقات من الفلسطينيين في كفاحهم المقدس ضد المحتلين“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فيليب تشيدومو وأطلب إليه أن ينقل إلى صاحب الفخامة السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، شكر اللجنة الصادق على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد للشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الذي سيتلو رسالة من صاحب المعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية): نظراً لتشعب الكلمة التي سألقبها، سوف أختصر بعض الفقرات، لكي يوزع النص الكامل فيما بعد على السادة السفراء ومندوبي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها.

ويسعدني أن ألقى كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي دأبت لجتكم الموقرة على الاحتفال به منذ عام ١٩٧٥، تعبيراً عن دعمها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وأود أن أنقل إليكم خالص تحيات معالي الأمين العام السيد عمرو موسى وتقديره للدور الكبير الذي تؤديه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مساندة الشعب الفلسطيني، والتعبير عن اعتزازنا وتقديرنا لهذا الدور.

تستمر إسرائيل في تصعيد حربها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، وذلك باللجوء إلى أعنف وأخطر العمليات العسكرية دون تمييز، تلك العمليات التي تُشكل مخالفة صارخة لقواعد القانون الدولي، وقواعد القانون الدولي الإنساني علاوة، على استمرارها في حصار الرئيس الفلسطيني المنتخب السيد ياسر عرفات.

على أن شعوب الشرق الأوسط لن تنعم في حياتها بالسلام والاستقرار والأمن بشكل دائم إلا من خلال المضي قدماً على نحو ودي في عملية السلام، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والمبدأ الرئيسي المتمثل في الأرض مقابل السلام. وسوف يستلزم ذلك إصراراً وإرادة سياسية لا شك فيهما من جانب جميع الأطراف المعنية.

”ويؤكد الاتحاد الأفريقي أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يشمل تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وحصوله على دولته الكاملة من خلال إقامة دولة لها مقومات البقاء ضمن حدود دولية معترف بها. وينبغي أن يصاحب هذا بقاء إسرائيل، في مناخ تعايش فيه الدولتان سلمياً جنباً إلى جنب.

”وينبغي ألا يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي ويشهد هذه المحزنة المستمرة في الشرق الأوسط. وينبغي أن نحدد جميعاً التزامنا بألا ندخر وسعاً لكفالة أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. لذلك سنغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الأطراف المعنية على إنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن بشكل دائم في تلك المنطقة.

”ويود الاتحاد الأفريقي أن يؤكد مجدداً في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني استمراره في التضامن مع هذا الشعب وتقديم الدعم له في نضاله من أجل تقرير المصير“.

عمليات القتل والتدمير، وإعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية. وتم إدانة هذه الممارسات في أكثر من تقرير دولي، وطالبت المنظمات الدولية التزام إسرائيل بأحكام القانون الدولي، واتفاقيات جنيف، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، كما طالبت إسرائيل بتخفيض إجراءاتها وتخفيف المعاناة التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون بسبب هذه الإجراءات.

وامتد العدوان الإسرائيلي إلى سورية؛ ونعتقد أن هذا العدوان يُعتبر جزءاً مما يتعرض له الأراضي الفلسطينية، لأن هناك توجهاً لدى الحكومة الإسرائيلية لتصدير أزماتها خارج حدود فلسطين، وذلك نظراً للمعارضة الواسعة التي تلقاها ممارساتها في الأراضي الفلسطينية.

وحذرنا مراراً وتكراراً من على هذا المنبر من أننا مقدمون على انهيار كامل لعملية السلام وذلك منذ أن جاءت حكومات التطرف الإسرائيلية. غير أننا نؤكد من جديد أن صمود الشعب الفلسطيني سيقى ومهما طال الزمن هو العلامة البارزة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وللأسف، فقد أصبح الدعم الأمريكي المطلق لسياسات إسرائيل يُضفي عليها حصانة ويضعها فوق القانون. ويقف مجلس الأمن عاجزاً بسبب حق النقض (الفيتو) الأمريكي الذي يمنحها الحصانة والحماية. وإننا نأمل أن تتوقف هذه السياسة الأمريكية تماماً، وأن تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة الإنصاف والعدل قولاً وعملاً.

وأود أن أشير هنا إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في لندن بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والذي تضمن دعوته إسرائيل إلى وقف بناء الجدار الفاصل ووقف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، ووقف الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني، وحدد التزام إدارته بالعمل على إقامة الدولة الفلسطينية. ومن جانب آخر، فقد طالب

وقد وصلت هذه العمليات والممارسات إلى ذروتها في إقامة حكومة الاحتلال لجدار الفصل العنصري الذي ستكون له انعكاسات غاية في الخطورة تتمثل في القضاء على أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة حسب رؤية الرئيس بوش. وبعد إدانة المجتمع الدولي لهذا الجدار العنصري وصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن المجموعة العربية في الأمم المتحدة تسعى إلى استصدار رأى استشاري من محكمة العدل الدولية حول الموضوع يكون عوناً لها في سعيها إلى حمل إسرائيل على هدم هذا الجدار.

إن حصار الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى تحويلها إلى سجن كبير، وجزر معزولة عن بعضها البعض تحيط بها المستوطنات الإسرائيلية من كل جانب. وأدت أيضاً إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الفلسطينيين بشكل يُنذر بوصول الأزمة إلى حافة الكارثة.

لقد واجهت إسرائيل بكل العنف الانتفاضة العفوية للشعب الفلسطيني ضد استمرار الاحتلال والتي جاءت نتيجة لشعور متزايد بالإحباط واليأس وانعدام الأمان وفقدان الأمل في أي إمكانية للتوصل إلى تسوية سلمية في ظل حكومة إسرائيلية تنتهج سياسة الحرب والعدوان والتوسع، وترفض وتجهض وتلتف على أية مبادرة سلمية، وتستخدم قوة غاشمة وغير متكافئة أو متوازنة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين.

وإن استهداف المدنيين الفلسطينيين هو جريمة حرب لا يُمكن تبريرها بأي حال من الأحوال كما قال السيد كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في إحاطته الإعلامية أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد وصل القمع العسكري لقوات الاحتلال إلى منظمات الإغاثة الدولية خاصة وكالة الأونروا ومنظمة الصليب الأحمر وكوادرها ومؤسساتها. وشمل ذلك

عندما يُطالب بضمانات طرف ثالث لضمان وقف إطلاق النار والانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن الوضع السياسي الحالي يشهد لجوء إسرائيل من جديد إلى المماطلة والتسويق في الإجهاز على عملية السلام وهو ما برعت فيه دائماً. غير أنها، في هذه الآونة، تستهدف أيضاً إفشال حتى المبادرات غير الرسمية بين قوى سياسية في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية. ويقوم رئيس الوزراء الإسرائيلي وأركان حكومته بمهاجمة أية مبادرة تتحدث ولو عن جزء من حقوق الشعب الفلسطيني، وتُشير هنا إلى مبادرة جنيف التي تم التوصل إليها مؤخراً. وجدير بالذكر أن معالي الأمين العام للجامعة الدول العربية قد أعتبر في مؤتمره الصحفي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أن هذه المبادرة تُعد تطوراً إيجابياً، وإنها تعكس رأياً عاماً حقيقياً لدى الجانبيين.

وقبل أن أختم هذه الرسالة، فإنني أود تسجيل النقاط التالية.

أولاً، إن استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، وأراضيه، وموارده، وفي ظل تراخ دولي لا يمكن أن يكون المناخ الملائم لبدء أو دفع عملية السلام في المنطقة أو الوصول إلى حل سياسي. وهنا نؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن الدولي بإيجاد آلية لتنفيذ قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) الخاص بتنفيذ خارطة الطريق، وحتى لا يكون هذا القرار رقماً في سلسلة القرارات الدولية التي تضرب بها إسرائيل عرض الحائط.

ثانياً، المطلوب فوراً وفي الحال، كفالة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي تعرض للإبادة والقتل والتشريد، وإيجاد آلية للمراقبين الدوليين تقوم بضبط الأوضاع ومنع الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما تُشرف

الرئيس بوش الاتحاد الأوروبي بعدم التعامل مع الرئيس عرفات وإن لم يذكره بالاسم. وجاء الرد الإسرائيلي على دعوة الرئيس بوش مزيحاً من الغطرسة والتشدد. حيث أكد وزير الخارجية الإسرائيلي أن العمل لن يتوقف في بناء الجدار الفاصل، وأن هذا القرار لا رجعة فيه.

وهنا يحق لنا أن نتساءل: ألم يئن الأوان كي تتحرك الولايات المتحدة لكبح جماح الغطرسة الإسرائيلية، خصوصاً وأن مساعداتها العسكرية والاقتصادية وغيرها هي التي تُغذي الصلف الإسرائيلي وتكفل لإسرائيل ميزة التفوق على كل القوى الإقليمية. إننا نرى أن الوقت ما زال متاحاً وإن كان ضيقاً لقيام الولايات المتحدة بعملية مراجعة شاملة لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط. فالقيادة الناجحة هي التي تُدرك مواقع الخطأ والخطيئة في سياستها، وأن تتراجع عنها بكل شجاعة أمام شعبها وأمام العالم أجمع الذي تتطلع لاستمرار قيادتها له. إننا نتطلع إلى أن تُعيد الولايات المتحدة النظر في الوضع الحالي وأسلوب تعاملها معه وأهمية قيامها بالضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، وخطورة تبني المنطق الأمني الإسرائيلي باعتباره السبيل الوحيد لوقف التدهور الحالي. فالاحتلال وممارساته يُشكلان السبب الرئيسي للتدهور، ولا يمكن تحقيق أي تقدم على المسار الأمني دون تقدم حقيقي على المسار السياسي طبقاً لخارطة الطريق التي أعتمدها مجلس الأمن الدولي مؤخراً.

وقد أكد رئيس الوزراء الفلسطيني أنه لن يجتمع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إلا إذا أبدى الأخير مرونة كافية في موضوعي وقف إطلاق النار والانسحاب وهو على حق في ذلك، إذ أن الحكومة الإسرائيلية تحاول إفراغ خطة الطريق من محتواها، كما أنها هي التي أفشلت عملية وقف إطلاق النار التي سبق أن التزمت بها الفصائل الفلسطينية. وعلى ذلك، فإن رئيس الوزراء الفلسطيني يُعد على صواب

عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيليس بينيس التي ستدلي ببيان نيابة عن شبكة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين.

السيدة بينيس (شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للجنة الجمعية العامة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف على دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة في الاحتفال الرسمي الذي يجري اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. والفضل يعود إلى التزام اللجنة المستمر منذ عهد طويل، ولا سيما رئيستها السفير فال وسائر أعضاء اللجنة وكذلك السفير القدوة، في دأب الجمعية العامة على تذكير المجتمع الدولي بمحنة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.

إنه لإجراء ذو أهمية، فمن دونه قد يواجه الفلسطينيون إهمالا فعليا من جانب العديد من الحكومات والمؤسسات في العالم. ولكن، مع التسليم بأهمية إبقاء مسألة احتلال فلسطين في صلب التحرك الدبلوماسي، علينا أن نقر في الوقت نفسه بفشل المجتمع الدولي عموما في إنهاء هذا الاحتلال. ورغم العمل البارز الذي أدته اللجنة والدعم الذي تحظى به من الدول الأعضاء، فإن الجمعية العامة نفسها يجب أن تواجه التحدي الذي يتمثل حتى الآن في عدم كفاية ردها على الاحتلال الإسرائيلي.

وكما يدرك جميع المشاركين، شهدت الظروف التي يواجهها السكان المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدهورا كبيرا. وقد سجل المقررون الخاصون للأمم المتحدة أن ظاهري الجوع وسوء التغذية مستمرتان في التفاقم.

على إيقاف عملية بناء الجدار الفاصل طبقاً لقرار الأمم المتحدة حتى يأتي أوان استئناف العملية التفاوضية.

ثالثاً، إن الرئيس الفلسطيني، الرئيس ياسر عرفات، هو رئيس مُنتخب من شعبه في انتخابات حرة أشرف عليها المجتمع الدولي، وهو الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني ورمز لصموده ونضاله. وإن استمرار حصاره أو عزله يُشكل سابقة خطيرة تؤدي إلى تدمير مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون. ومن هنا، فإن على المجتمع الدولي العمل على فك حصار الرئيس الفلسطيني وتمكينه من ممارسة مسؤولياته طبقاً للدستور الفلسطيني المؤقت.

رابعاً وأخيراً، إن الشعب الفلسطيني الذي صمد لسنوات طويلة أمام الاستعمار الإسرائيلي بكل إمكانياته الهائلة في البطش والعدوان على استعداد للصمود لسنوات قادمة حتى يُحقق حلمه المشروع في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وهو يستحق من المجتمع الدولي معاملة واهتماماً أفضل مهما كانت خطورة الأزمات متعددة الأطراف التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها الأزمة العراقية التي تنال اهتمام جميع الدول العربية والقوى الدولية. ولن يغفر التاريخ لمن يساعد في قمع الشعوب أو استعبادها، لأنه بذلك يزرع وينمي بذور الفتنة والعنف والحقد، وهي أمور ستتطير شرارها وتمتد حرائقها إلى الجميع.

وختاماً، لا يفوتني أن أتوجه بعميق الشكر إلى جميع السادة الحضور وإلى سعادة السفير بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية وأعضاء اللجنة المؤقتة، متمنيا لجهودهم الكبيرة في خدمة قضية الشعب الفلسطيني كل نجاح وتوفيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد سعيد كمال على بيانه، وأطلب منه إبلاغ معالي السيد

الجمعية العامة بـ 'وقف وإلغاء تشييد الحائط داخل الأرض الفلسطينية المحتلة' (A/ES-10/248، الفقرة ٢٨).

إن الجهات غير الحكومية الفاعلة في فلسطين وإسرائيل تعلن اليوم مشروع خطة سلام قد يكون بمثابة نقطة انطلاق لمفاوضات جديدة. وسوف يتحدد نجاح أي عملية من هذا القبيل إلى حد كبير بما إذا كانت نتائجها تتواءم مع شروط القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كافة. وتقر منظمات المجتمع المدني في شتى أرجاء العالم أن سعاداتكم تتحملون، بوصفكم ممثلين لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء في أوسع هيئة ديمقراطية داخل أسرة الأمم المتحدة، مسؤولية خطيرة. فحماية من يرحح تحت الاحتلالات العسكرية في متناول أيديكم. وإعادة حقوق الإنسان إلى مَنْ حُرِّموا منها بصورة غير قانونية التزام عليكم. والدفاع عن العاجزين عن حماية أنفسهم عبء تتحملونه أنتم. ويؤسفني أن أقول إنه لم يتم حتى الآن الوفاء لا بتلك المسؤولية، ولا بذلك الالتزام، ولا بهذا العبء.

فمنذ أن اجتمعنا آخر مرة للاحتفال رسمياً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، شهد العالم تحولات لم يسبق لها مثيل وهو يواجه اليوم العديد من الأخطار المستجدة. إن تدهور الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يوازي تدهورا في أوضاع الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان وسواها من الأزمات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط. ولقد شهد المجتمع المدني مؤسساتنا العالمية تواجه تحديات جديدة، حين قررت حكومة الولايات المتحدة، أقوى دولة في التاريخ، تحدّي مجلس الأمن بشأن حرب غير قانونية في العراق لم يؤذن بها. وقد شهدنا مجلس الأمن يواجه نغما جديدا من لجوء الولايات المتحدة إلى استعمال حق النقض ضد القرارات المتمتعة بالإجماع والهادفة إلى توفير الحماية للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، ووقف انتشار المستوطنات وبناء جدار الفصل القاضم

ومما ينطوي على دلالة كبيرة أن المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، جان زيغلر، عرّف هذه الأزمة بوصفها انتهاكا من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية للحق في الغذاء، وهو حق من حقوق الإنسان معترف به دوليا. كذلك، أبلغ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد جون دوغارد، أنه "لا يزال احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة يؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان تُطال الحقوق المدنية والاجتماعية - الاقتصادية، وللقانون الإنساني الدولي" (E/CN.4/2004/6، الفقرة ٤١).

ويذهب جون دوغارد إلى إعلان أنه يجد

"صعوبة في قبول القول إن الإفراط في استخدام القوة بحيث يتجاهل التمييز بين المدنيين والمحاربين، وإيجاد أزمة إنسانية جراء فرض قيود على حركة البضائع والناس، وقتل الأطفال ومعاملتهم بصورة غير إنسانية، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، والقيام الآن بالتوسع الإقليمي، يمكن تبريرها كرد يتناسب والعنف والتهديد بالعنف الذي تواجهه إسرائيل" (المرجع نفسه).

إن الأوهام الخادعة لما يسمى بخريطة الطريق قد تداعت، ولا تزال الأمم المتحدة محرومة من أداء الدور الدبلوماسي المحوري الذي ينيطها به الميثاق، وذلك لمصلحة تعددية الأطراف الزائفة المتمثلة في الرباعي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. ومن الأمور البالغة الخطورة أن إسرائيل ما زالت مستمرة في بناء جدار الفصل - وهو ما أجمع العديد في العالم على تسميته بجدار الفصل العنصري - انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة. ويذكر تقرير الأمين العام كوفي عنان المقدم إلى الجمعية العامة وفقا لأحكام الفقرة ٣ من قرارها دإط - ١٣/١٠، دون لبس، أن "إسرائيل غير ممثلة لطلب

جلي. وتنص إحدى صيغ الرسالة على أنه "نظرا للحوالي المتوتر بقدر كبير" فإن

"الولايات المتحدة ستعتبر أن دورة الجمعية العامة المعنية بالعراق غير مفيدة كما أنها موجهة مباشرة ضد الولايات المتحدة. وأرجو أن تدركوا أن هذه المسألة فضلا عن موقفكم حيالها أمر هام بالنسبة للولايات المتحدة".

إننا لا نعلم بوجود تهديد محدد مماثل فيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة دفاعا عن الحقوق الفلسطينية وبغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ولكننا نسلم بأن المجتمع المدني، الذي يعمل بدون القيود الدبلوماسية، يتحمل مسؤولية أن يقول بصوت عال ما لا يمكن أن تقوله العديد من الحكومات وموظفو الخدمة المدنية الدولية. ومن الواضح أن ضغط حكومتي على الدول الأعضاء، سواء كان علنيا أو غير علني، فضلا عن ضغطها على المؤسسة الدولية ذاتها، ما زالا يشكلان العقبتين الرئيسيتين أمام الوفاء بأهداف الجمعية العامة.

ولقد اتخذت الجمعية العامة خطوات هامة في الاستجابة لحالات منع مجلس الأمن فيها، باستخدام حق النقض أو بالتهديد باستخدام حق النقض، من التصرف. وحينما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار المجلس الذي يحث على إنهاء التهديدات للرئيس عرفات، انتقلت الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية طارئة كما أنها ردت باتخاذ القرار دإط - ١٢/١٠ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبعد شهر، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت الجمعية القرار دإط - ١٣/١٠، أيضا في دورة استثنائية طارئة، يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار وهدمه.

للأرض، بل وتلك الهادفة إلى حث إسرائيل على عدم تنفيذ تهديدها باغتيال الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات.

لقد اجتزنا مؤخرا فترة استثنائية طويلة ثمانية أشهر ونصف كان خلالها مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، يقاومان مطالبة واشنطن بشن الحرب. ومنذ ذلك الحين، رأينا الولايات المتحدة تعلن عزمها على استعمال حق النقض ضد أي قرار يعرض على المجلس في المستقبل بشأن الشرق الأوسط، ما لم تُستجب مطالبها. كما سمعنا ادعاء الولايات المتحدة بأن الأمم المتحدة ستغدو "عديمة الجدوى" إذا ما رفضت تأييد حروب واشنطن. لكنني أؤكد، على العكس من ذلك، أن منظمنا العالمية هي الآن ذات جدوى وأهمية أكبر من أي وقت مضى، وهي لم تحظ في يوم من الأيام بتأييد شعوب العالم أكثر مما حظيت به خلال فترة دفاعها عن ولاية ميثاقها في العمل على "الإنقاذ من ويلات الحرب".

وما فتئ مجلس الأمن يتعرض لضغوط دبلوماسية وسياسية واقتصادية وغيرها من الضغوط التي لا مثيل لها. وواجه أعضاء المجلس "الستة غير الملزمين" الذين تحدوا الدعوة إلى الحرب تهديدات يمكن أن تسبب عواقب وخيمة. بيد أنهم استجابوا لمطالب سكانهم المناهضين للحرب بشكل ثابت، كما أنهم استمروا يقولون لا للحرب. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحكومات لم تصب بأي أذى إلى حد كبير.

ولكن الجمعية بدورها واجهت ضغوطا غير مسبقة. وربما تلقى الكثيرون هنا رسالة عممتها حكومة الولايات المتحدة على الحكومات في جميع أرجاء العالم في الأيام القليلة الأخيرة قبل غزو واشنطن للعراق. وقد استخدمت تلك الرسالة، التي تطالب بأن ترفض الجمعية العامة حتى مناقشة أزمة العراق، لغة جافة لتوضيح تهديد

الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وقتل وجرح أعداد لا تحصى من المدنيين الفلسطينيين عند نقاط التفتيش؛ وجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء إلى جانب إسرائيل أمرا مستحيلا؛ وأكثر من ذلك. لقد أصبنا جميعا بالصدمة ونحن نرى صورا فوتوغرافية على موقع الأمم المتحدة في شبكة الإنترنت تبين أن امتداد الجدار جعله الشيء الوحيد من صنع الإنسان في التاريخ يمكن رؤيته من الفضاء بعد حائط الصين العظيم.

ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة الذي يطالب بأن توقف وتبطل إسرائيل بناءها للجدار. لكننا نعتقد أن المجتمع الدولي - وبالتحديد الأمم المتحدة - ملزم بالمضي إلى أبعد من ذلك. هناك رأي واسع الانتشار داخل المجتمع المدني بأن الانتهاكات القانونية الواضحة في بناء إسرائيل للجدار تتطلب ردا قانونيا. ونحن نؤيد جهود الجمعية العامة لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية، أقله لطلب فتوى من المحكمة حول مشروعية الجدار.

ونحن، بصفتنا أعضاء في المجتمع المدني، معنيون برفع مستوى الوعي العام بأهمية هذه المسألة، مدركين أن هدف هذه الحملات التثقيفية هو زيادة الضغط على حكوماتنا حول العالم لتقوم بدور أكثر نشاطا للضغط من أجل إنهاء الاحتلال. ونحن نعتبر الأمم المتحدة العنصر الشرعي الوحيد الذي تتمحور حوله المشاركة الدولية الرامية إلى إنهاء الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تعزيز موقف الجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة الأوسع نطاقا جزء حيوي من عملنا. ونتيجة لذلك، نحث الجمعية على زيادة قوتها، ومصادقيتها ونفوذها بالرد على استخدامات حقوق النقض ضد مشاريع قرارات، كان يمكن أن تصدر بالإجماع، وذلك بإصدار قراراتها المتطابقة مع تلك التي أعيق صدورها في المجلس، وبالتالي إظهار رفض الهيئة العالمية

وهذه الخطوات ضرورية، خاصة لأنها تظهر توافق الآراء الفعلي الذي يوجد في إطار المجتمع الدولي، بقدر كبير باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل نفسها، بغية إنهاء احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. وكان قرار الجمعية العامة دإط - ١٣/١٠ هاما على نحو خاص في تأكيده من جديد على مبدأ عدم جواز حيازة الأرض بالقوة، وهو مبدأ كثيرا جدا ما جرى تجاهله في حالات التأكيد من جديد على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). ولكن هذه الخطوات، وإن كانت مهمة، ليست كافية. وكما يعلم الكثيرون هنا، فإن أكثر من ٣٠٠ شخص يمثلون المنظمات غير الحكومية من جميع أرجاء العالم التي تعمل بشأن قضية فلسطين اجتمعوا في أيلول/سبتمبر هنا في مقر الأمم المتحدة. وبالرغم من أن بعض المشاركين عجزوا عن الحضور بسبب القيود التي فرضها البلد المضيف، فقد وصلت وفود من فلسطين وإسرائيل، والعديد من البلدان الأوروبية، واليابان ومن جميع أنحاء الولايات المتحدة وغيرها من الأماكن.

وخلال الاجتماع، أعدنا بناء وتسمية شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين، التي تمثل ناشطي المجتمع المدني العالمي المعنيين بالكفاح من أجل حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي للتوصل إلى سلام عادل وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ونحن لا نزال نشعر بالامتنان الكبير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى وجه الخصوص للسفير فال، وللأمانة العامة، ولا سيما للأمين العام على دعمه المنظمات غير الحكومية العاملة بخصوص هذه المسألة، وعلى اعترافه بأهمية دور المجتمع المدني في إطار الأمم المتحدة.

وخلال ذلك الاجتماع، اتفقنا على أن تشتمل أولى أولوياتنا البرنامجية في معارضة بناء الجدار الفاصل. واتفقنا على أن الجدار يوفر أوضح مثال متاح على طبيعة الاحتلال العسكري الإسرائيلي: مصادرة الأراضي؛ وإنكار حقوق

مستمرة لعدم كفاية جهودنا. وذلك الفشل - وأعتقد أنه فشل الإرادة السياسية وليس القدرة - أدى إلى وقوع إصابات كثيرة محزنة، ووفيات كثيرة جدا.

وأود أن أذكر المشاركين اليوم بمجرد حادثة واحدة من هذه الوفيات، ليس كما يذكّرنا والداها في أغلب الأحيان، لأنها أكثر أهمية من وفيات فلسطينيين كثيرين - مثل حنان عسار التي كان عمرها أربع سنوات، والتي قتلتها القوات العسكرية الإسرائيلية في معسكر نصيرات للاجئين بغزة بعد مجرد يوم من مقتل راشيل كوري - ولكن لأن مقتل الشابة راشيل كوري أصبح رمزا لجهود المجتمع الدولي لوقف الضرر المترتب على فشل الأمم المتحدة في توفير الحماية للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال. كانت راشيل كوري ناشطة أمريكية من أجل السلام عمرها ٢٣ عاما سحقتها حتى الموت جرّافة "كاتربيلر" كان يسوقها جندي إسرائيلي يهدم منزلا فلسطينيا في رفح، في قطاع غزة المحتل، قبل ثمانية أشهر ونصف الشهر بالتحديد.

إن منظماتنا للمجتمع المدني فخورة جدا براشيل كوري وبالحركة المناهضة للعنف التي كانت جزءا منها والتي تعمل باسمها اليوم. لكن فخرنا لا يكفي؛ فنحن عازمون على الكفاح من أجل قوة حماية دولية حقا، تحت سلطة الأمم المتحدة، من شأنها أن تجعل التضحيات، مثل تضحية راشيل، غير ضرورية. ونحن ندرك بأننا لسنا نحن أو الفلسطينيون اليوم في وضع يجعلنا نعتمد على استمرار ذلك الالتزام من جانب الأمم المتحدة، أو استمرار عمل أولئك الأفراد الدوليين الشجعان في العمل أو أحيانا في تقديم التضحيات.

وفي حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفي منظمات المجتمع المدني حول العالم، لا يزال ملتزمين بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. ونحن

للادعاء الأحادي من جانب دولة عضو واحدة بأن "القوة تصنع الحق".

وإلى جانب تركيزنا على هدم الجدار الفاصل، لا نزال نشعر بالقلق بشأن الضرورة الملحة لحماية المدنيين الفلسطينيين. وعندما اجتمعت شبكة التنسيق الدولية في أيلول/سبتمبر، أرسلنا رسالة إلى الأمين العام وإلى رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة نحثهم فيها على القيام بمحملة فورية لتوفير تلك الحماية. وفيما أصبح نوعا من العمل المعتاد الذي يؤسف له، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى القضاء على التهديدات الإسرائيلية، حتى تلك الخاصة بترحيل أو إيذاء الرئيس عرفات. واستجابت الجمعية على النحو المناسب بإصدار قرارها الذي يعترف بعدم قانونية أعمال القتل التي ترتكبها إسرائيل دون محاكمة وترحيلها الفلسطينيين، ويطلب أيضا بإنهاء التهديدات الموجهة ضد عرفات.

لكن الالتزامات الدولية تذهب إلى أبعد من هذا. وقد حان الوقت لكي تتخذ الجمعية مبادرة أكبر، وتتصرف في إطار سابقة "متحدون من أجل السلام" - كما فعلت في إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة - لوضع خطة عملية صالحة للتنفيذ لتوفير الحماية الدولية الجادة للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري. وتلك الحماية من شأنها أن توفر أيضا، بطبيعة الحال، حماية للمدنيين الإسرائيليين الذين يواجهون الاعتداءات غير المشروعة التي هي، في حد ذاتها، نتيجة للاحتلال. ومن غير المقبول أن يسمح للدولة القائمة بالاحتلال بالتصدي لإرادة المجتمع الدولي.

وحتى الآن، لم تتحقق تلك الحماية. وفشل المجتمع الدولي - فشل الأمم المتحدة - في توفير حماية جادة للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال يعد إدانة

في إعادة تأكيد دور القانون الدولي في الشرق الأوسط، وإذا كنا جادين في إعادة بناء الشرعية الدولية في إسرائيل وفلسطين، وفي أنحاء أخرى في العالم، يجب أن نكون جادين في المطالبة بأن تكون الأمم المتحدة منظمة لنا لتقف مع المجتمع الدولي العالمي في قول لا للحرب ولا للاحتلال. وإن مسؤولية الجمعية العامة، أكثر من أي جزء آخر من أجزاء منظومة الأمم المتحدة، أن تقف مع المجتمع المدني، أن تقف ضد الحرب والاحتلال. وإذا كان لنا أن نعكس، ليس مجرد وضع جدار الفصل العنصري، وإنما أيضا الاحتلال في مجموعته، نحتاج إلى إيجاد نزعة دولية جديدة لتؤدي ذلك ولا تتألف من الحكومات وحدها، ولا من المجتمع المدني العالمي وحده، بل حتى ليس من الأمم المتحدة وحدها، وإنما منها جميعا. وتلك النزعة الدولية ستكون مستقبلنا، النزعة التي يمكنها أن تحقق السلام والعدالة وإنهاء الاحتلال للشعب الفلسطيني، الذي نجتمع باسمه اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في غالب الأحيان، المنظمات غير الحكومية هي التي تدفعنا، نحن الدبلوماسيين، إلى مواصلة عملنا حتى النهاية. وأود أن أشكر السيدة بنيس على إيقاظنا من سبات العجز والحمود هذا، وعلى دفعنا إلى الخروج من نفوذ الجمعية الدبلوماسية، ومن ثقل الحذر الخطابي والألفاظ، وحتى الدوران حول المعنى. لقد مضت مباشرة إلى جوهر المسألة، ونحن نشكرها على ذلك. وعن طريقها، أود أن أشكر كل منظمات المجتمع المدني العالمي بخصوص مسألة فلسطين في أنحاء العالم للمساهمات القيمة التي قدمتها على أساس منتظم لعمل اللجنة والجمعية العامة.

ويشرفني أن أعلن أن اللجنة تلقت رسائل تأييد وتضامن من رؤساء دول أو حكومات عديدين، ومن وزراء خارجية، ومن حكومات ومنظمات. وستنشر نصوص تلك الرسائل بكاملها في نشرة خاصة لشعبة الحقوق الفلسطينية.

لا نزال ملتزمين بالعمل من أجل سلام عادل وحقوق متساوية للجميع، قائمة على حقوق الإنسان، والقانون الدولي وسيادة الأمم المتحدة. وتنطلع إلى الجمعية العامة - باعتبارها وديعة الشرعية والعنصر الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة - لتتولى القيادة في استرجاع مركزية الأمم المتحدة في هذه الحملة العالمية. ونحن نذكر باللمحة الباهرة، عندما وقفت الأمم المتحدة معنا، قبل ثمانية أشهر ونصف الشهر، في مجتمع مدني عالمي ومع الحكومات في أنحاء العالم لنقول لا للحرب.

وفي صباح ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما كان القائمون بحملات من أجل السلام، الذين أطلقت عليهم فيما بعد صحيفة "نيويورك تايمز" اسم "القوة العظمى الثانية" يتجمعون في مدن حول العالم وخارج مقر الأمم المتحدة في نيويورك، جاءت مجموعة صغيرة إلى الأمم المتحدة للقاء الأمين العام، كوفي عنان. وكان الوفد برئاسة رئيس أساقفة جنوب أفريقيا، ديزموند توتو، وهو صديق قديم للأمين العام، وواجه رجلا الدولة الأفريقيين - اللذان يحوز كل منهما جائزة نوبل للسلام ويحملان معا آمال كثيرين حول العالم في ذلك اليوم الفريد من نوعه - بعضهما وهما يجلسان إلى الطاولة. وكان أول شيء قاله رئيس الأساقفة توتو للأمين العام:

"نحن هنا بالنيابة عن الناس الذين ساروا في ٦٦٥ مدينة في جميع أنحاء العالم بينما يقول العالم لا للحرب. ونحن هنا لنقول إننا، بالنيابة عن أولئك الناس الذين يسيرون في تلك المدن، نعتبر الأمم المتحدة ملكنا. ونعتبرها جزءا من تعبتنا العالمية من أجل السلام".

وأنا أعتقد أن رئيس الأساقفة توتو كان على حق. إذا كنا جادين في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإذا كنا جادين

السيد حامد قرضاي، رئيس أفغانستان؛ فخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

كما تلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماءهم: دولة السيد سامدبش هون سين، رئيس وزراء حكومة مملكة كمبوديا؛ دولة السيد وين جيابا، رئيس وزراء مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية؛ دولة الأونرابل إدوارد فينيتش أدامي، رئيس وزراء مالطة؛ دولة السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا؛ دولة السيد أثال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء الهند؛ دولة السيد ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء مملكة تايلند؛ دولة الأونرابل السيد كيث سي. ميتشيل، رئيس وزراء غرينادا.

وتلقينا رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماءهم: معالي السيدة يوريكو كاواغوتشي، وزيرة خارجية اليابان؛ معالي السيد قسطنطين غريشينكو، وزير خارجية أوكرانيا؛ معالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية جمهورية سوريا العربية؛ معالي السيد سولومون باسي، وزير خارجية جمهورية بلغاريا؛ معالي السيد رافائيل أنطونيو بيلسا، وزير الخارجية والتجارة الدولية والدين في جمهورية الأرجنتين؛ معالي السيد يوسف أويديراوغو، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو؛ معالي السيد ميرسيا غيانا، وزير خارجية رومانيا.

وقد تلقينا رسالة من حكومة غيانا.

وتلقينا رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: سعادة السيد عبد الواحد بلكريز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ الاتحاد الأوروبي؛ سعادة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي.

كما تلقينا رسالة من المنظمة غير الحكومية التالية: لجنة الحوار الإسرائيلي الفلسطيني.

ومع ذلك، أود أن أتلو قائمة بأسماء الشخصيات التي أرسلتها وتفضلت بتوجيهها إلينا.

وقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماءهم: فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ فخامة السيد لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية؛ فخامة السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا؛ فخامة السيد تران دو ك لونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ جلالة الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ سمو الشيخ حمد بن خليفة آل - ثان، أمير دولة قطر؛ فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ فخامة السيد فلاديمير ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي؛ فخامة الجنرال بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية؛ فخامة السيد أحمد نيسديت سيزر، رئيس جمهورية تركيا؛ فخامة الأونرابل تشاندريكا بدرانايكة كوماراتونغغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ فخامة السيد عمر حسن أ. البشير، رئيس جمهورية السودان؛ فخامة السيدة ميغاواتي سوكانو بوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا؛ فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ فخامة السيد كيم يونغ نام، رئيس جمعية الشعب العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ فخامة السيد علي عبد الله صالح، رئيس جمهورية اليمن؛ فخامة السيد هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ فخامة السيد خامتاي سيفاندون، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ سمو الشيخ زايد بن سلطان آل - نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال؛ فخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلي؛ فخامة السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص؛ فخامة

التي ما زالت موضوع دراسة واهتمام من الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن من الزمان.

كما أود في نفس الوقت أن أعرب عن تقديرنا الكبير لرسائل التضامن التي وصلت إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أصحاب الجلالة والفخامة والمعالى، ويعربون فيها عن تمنياتهم بانتصار القضية الفلسطينية العادلة في أقرب فرصة، ويدعمون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ويعربون عن رغبتهم الصادقة في إنجاح الجهود الدولية لإرساء معالم الأمن والسلام والاستقرار في البلاد المقدسة.

كما استمعتم إلى كلمة الأخ الرئيس عرفات، التي تضمنت الرغبة الأكيدة للشعب الفلسطيني في إقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن شعبنا الفلسطيني تواق إلى حلول السلام ليعيش مطمئناً في وطنه وفي دولته المستقلة ذات السيادة، بعد كل هذه السنوات القاسية من العيش في الشتات.

لقد بذل شعبنا جهوداً سياسية ومحاولات سلمية عديدة ومتواصلة لإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي مع أشقائه العرب، على أسس عادلة طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. ولكن، للأسف، فإن إسرائيل لم تعترف بهذه القرارات ولم تول أهمية للرأي العام الدولي. استمرت إسرائيل في توسعها في الأراضي العربية واستخدام كل وسائل الحرب والعدوان وتكريس الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى. بدأت إسرائيل باستيعاب هذه الأراضي، بمصادرتها وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية عليها. وأخيراً، بدأت إسرائيل بإقامة جدار عنصري فاصل. لقد أمعنت إسرائيل في مصادرة الأراضي وهدم المنازل وجرف المزارع واقتلاع الأشجار المثمرة، لتحرم الشعب

وأود أن أعرب باسم اللجنة عن تقديرنا الصادق لمن ذكرت من رؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات، والمنظمات، ولجميع المشاركين، على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم الذي يقدمونه دائماً للجنة في الأنشطة المكلفة بها.

وتظهر البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم من جديد دعم المجتمع الدولي الذي لا يفتر لإحلال السلام في الشرق الأوسط ولإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والشرعية الدولية. وأستطيع أنؤكد لكم أن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن يدخروا وسعاً في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

ويسعدني ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): في ختام هذا اللقاء الجامع، نود أن نقدم الشكر يا سيادة الرئيس لكم على حسن إدارتكم لهذا الحفل التضامني، وعلى قيادتكم الحكيمة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

لقد استمعنا في هذا الصباح بإمعان إلى كلمات التضامن التي ألقاها السيد جوليان هونت، رئيس الجمعية العامة، وكلمة السيد الأمين العام كوفي عنان، ورئيس مجلس الأمن، السيد ستيفان تافروف. ونحن نقدر مضمون هذه الكلمات الصادقة تقديراً رفيعاً، لما احتوته من معاني الدعم والتضامن مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني، هذه القضية

تقنع الحكومة الإسرائيلية بأن تقلع عن عنادها وتوقف إرهابها لتفتح الطريق واسعا أمام الجهود الدولية المخلصة لدفع المسيرة السلمية في طريق النجاح. فهناك خريطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع، وهي الوسيلة المثلى لإرساء دعائم السلام في منطقة الشرق الأوسط.

كما نرجو أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بمعالجة مشكلة بناء الجدار العنصري الفاصل وتطلب فتوى من محكمة العدل الدولية، لأن الجدار يهدد كل الجهود الدولية لدفع المسيرة السلمية. كما لا يجوز اعتماد وثائق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة دون أن يتضح أن هذه الأوراق الإسرائيلية لا تعني أن لإسرائيل السيادة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

إننا مع إقامة السلام العادل. وقد كانت قرارات مؤتمر القمة العربية لعام ١٩٩٦ تؤكد هذه الحقيقة، ثم وافق مؤتمر القمة العربية في العام الماضي على تقديم مبادرة سياسية تؤكد ضرورة أن تكون هذه المبادرة أساسا للمسيرة السلمية ومرجعية لها. إن هذه المبادرة قد رحبت بها الدول الأوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة واعتبرتها من المراجع المعتمدة للتسوية السياسية، التي تمثلت في خريطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر معالي السيد فاروق قدومي على بيانه الهام جدا وعلى رسالته للسلام والأمل والتصميم.

وقبل اختتام هذه الجلسة الاحتفالية، أود أن أشكر جميع الذين مكّنوا من عقدها، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية، فضلا عن جميع الآخرين الذين شاركوا في جعل هذه الجلسة ناجحة.

وأود أيضا أن أذكر المشاركين بأن معرضا ثقافيا للفنون الفلسطينية، تنظمه اللجنة بالتعاون مع البعثة المراقبة

الفلسطيني من مصادر رزقه في وطنه بعد أن فرضت عليه حصارا شديدا طيلة السنوات الثلاث الماضية. وللأسف، فإن إسرائيل تجد من يدعمها ويدافع عن مواقفها الخاطئة ويحميها من أي إجراء دولي.

إننا نعجب أحيانا ممن يصفون مقاومة الشعب الفلسطيني الذي يحارب الاحتلال الإسرائيلي دفاعا عن نفسه، بل قل دفاعا عن وجوده، بأنها عمل إرهابي. إسرائيل، التي تمارس احتلالا نازيا بمعنى الكلمة، تحاصر الشعب الفلسطيني، تستمر في تجويعه، تمنع عنه المواد الغذائية الطبية، تمارس الاغتيال المتواصل للمواطنين والقيادات ورجال الأمن والشرطة، تعتقلهم، تشل حركة المواطنين وتنقلاتهم. وبغض النظر عن كل هذه الإجراءات الإرهابية، فقد اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا وافقت بموجبه على هدنة لثلاثة أشهر، أوقفنا إطلاق النار وكل أشكال العنف، أملا في أن تستجيب إسرائيل لهذه المبادرة السلمية.

إلا أن إسرائيل استشرت في ممارساتها الإرهابية، إذ قتلت خلال فترة قصيرة أثناء الهدنة ٨٦ مواطنا - ركزت إرهابها على اغتيال القادة السياسيين بقصف منازلهم بالطائرات وبأطمان القنابل، لقتل الشيوخ والأطفال وكل من يسكن هذه الأحياء المكتظة بالسكان. هل هناك برهان أكبر من إدانة إسرائيل من شعوب أوروبا، التي أقرت في استطلاع لها أن إسرائيل هي الدولة الأولى التي تهدد السلام والأمن الدوليين. والمعروف أن أوروبا هي الصديق لإسرائيل والعميل الأول اقتصاديا وتجاريا وحليفها السياسي الذي عمل، مع الولايات المتحدة الأمريكية، على إقامة إسرائيل.

إننا ننظر بإيجابية إلى المبادرات السياسية التي تتبناها القطاعات الأهلية الفلسطينية والإسرائيلية وهي مبادرات تدلل على رغبة الشعبين في السلام. ولعل هذه المبادرات

الدائمة عن فلسطين، سيفتتح الساعة السادسة مساءً هذا اليوم في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. وسيبرز معرض هذا العام، المعنون "فلسطين: انعكاسات المرونة والأمل"، الأزياء الفلسطينية التقليدية وأعمال التطريز والقطع التكميلية، فضلاً عن صور ورسومات. وستصف المجموعة روح وثراء الثقافة الفلسطينية، التي ما زالت باقية بالرغم من عقود من الاحتلال. وهذه إشادة بتصميم الشعب الفلسطيني ومرونته. وسيعقب افتتاح المعرض إقامة حفل استقبال، الجميع مدعوون إليه بكل ترحاب.

وبعد هذه الجلسة مباشرة، سيجري عرض للفيلم المعنون "فلسطين: قصة أرض". ويحكي الفيلم قصة فلسطين من أواخر القرن التاسع عشر إلى الجهود السلمية في أوائل التسعينيات. وتمكن مشاهدة فيلم آخر، معنون "عبور قلنديا"، في منطقة المعرض في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة خلال ساعات المعرض. والجميع مدعوون بكل ترحاب إلى مواقع العرض لمشاهدة الفيلم.

وأشكر مرة أخرى المترجمين الشفويين والأمانة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.